



صدر عن حزب حراس الأرز - حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

مُدْهش هذا الشعب الثائر في سوريا، يسقط منه العشرات كل يوم بين قتيل وجريح ومعتقل فلا يتراجع ولا يتعب ولا يستكين، يخرج إلى الساحات والشوارع ليلاً نهاراً متحدياً آلة الموت بلحمة الحي والرصاص بحناجره الصادحة، وقراره واحد لا يتغير إسقاط النظام، وخياره أبداً الموت أو الحرية. لم يترك النظام وسيلةً لكسر هذه الثورة إلا واستخدماها ولكنها لم تنكسر ولم تخمد بل ازدادت حدة وتقدماً.

العالم لم ينصف بعد هذه الثورة الشعبية المذهلة، ولم يقف إلى جانبها كما يجب وكما تستحق، بل اكتفى بموافقات كلامية لم تتجاوز حدود التنديد والإستنكار وبعض العقوبات الإقتصادية التي قد تؤذى الشعب أكثر من النظام، سيمما وان هذا الأخير قد تعود التحايل عليها والإتفاق على مفاعيلها منذ عهد الأسد الأب.

وبالمقابل، وفيما شعوب الجوار تنتقض على حكامها وتسطر ملامح بطولة للتخلص من ديكتاتورياتها المزمنة، نجد الشعب اللبناني ساكتاً على ضيمه قانعاً بواقعه المزري، يتفرّج على الإنتقاضات ولا ينتقض، تاركاً تجّار الهيكل يتعاطون معه كسلعةٍ ثُشري وتباع في سوق النخاسة السياسية وكأنه مُصاب بمرض القعود والإستكانة.

وإذا كان الشعب السوري يعاني من ديكتاتور واحد تسلط عليه منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، فإن شعبنا يعاني من ديكتاتوريات عديدة هي أدهى وأخطر تسلطت عليه منذ عهود طويلة في غفلةٍ من زمن فاحل، وأولها ديكتatorية القيادات العاطلة التي ما زالت تنمو وتزدهر على حساب القيادات الصالحة، وتسوق الناس كقطعان من الغنم ولا من يحاسب ولا من يثور. وثانيها، ديكتاتورية الطائفية والمذهبية التي مزقت شعبنا إلى قبائل متاحرة والتي راحت هي الأخرى تزدهر على حساب وحدة الشعب والدولة العلمانية المفترضة. وثالثها، ديكتاتورية الإقطاعية السياسية وتوريث الزعامة من الأجداد والأباء إلى الأبناء والأحفاد وأزواج البنات على حساب الكفاءة والأهلية. ورابعها ديكتاتورية الفساد الأخلاقي والاجتماعي والإداري والسياسي التي طغت على مجمل مفاسيل الحياة اللبنانية وزادت من قرف الناس وإحباطهم. وخامسها ديكتاتورية التبعية والخيانة الوطنية حتى بات ولاء القيادات اللبنانية للخارج نمودجاً وقاعدة... مع العلم ان كل واحدة من هذه الديكتاتوريات يلزمها أكثر من إنتفاضة لقلعها من جذورها وعلى رأسها ديكتاتورية الخمول والإحباط والإستكانة التي لا بد لشعبنا من الإنتفاض عليها أولاً كشرط للإنتفاض على غيرها.

وفي سياق الكلام عن التبعية لا بدّ من التنديد بصغاره أولئك الذين يحاربون المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لا لشيء إلا لكسب ودّ أسيادهم على قاعدة ان العبد يزيد على سيده لإرضائه.

ان هذه القيادات المزيفة والمرتهنة للخارج ومثيلاتها تتحمّل المسؤولية الأولى عن وصول لبنان إلى هذا الدرك من الإسفاف السياسي والقطط الأخلاقي، ولا بدّ من ترحيلها حالما يستفيق اللبنانيون من غيبوبتهم... فماذا ينتظرون؟؟؟